دور التكنولوجيا المالية في تمويل الأعمال والشمول المالي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة)

The Role of Financial Technology in Business Financing and Financial Inclusion for Small, Medium Enterprises (SMEs) and Startups.

صحراوي محمد

Sahraoui Mohamed

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، الجزائر m.sahraoui@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/17 تاريخ القبول: 2025/05/01 تاريخ النشر: 2025/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار مدى استغلال التكنولوجيا المالية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة في مختلف عمليات التمويل التي تقوم بها، من خلال اختيار أحسن البدائل المتاحة للتمويل، وإظهار الطرق البديلة التي تعتمد عليها هذه المؤسسات وإظهار محفزات تعزيز الشمول المالي بتحقق العناصر الرئيسية للوصول واستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في تمويل الأعمال.

توصلت الدراسة إلى أنّ اختيار البديل الملائم لتمويل الأعمال يعتبر مؤشر للنمو والبقاء والاستمرارية لهذه المؤسسات كما أن الاستمرار في البحث والتطوير والاهتمام بالكفاءات والمهارات العالية يولد آفاقًا وتوسعًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وايصال الفكرة والهدف من التمويل بشكل مبسط عبر وسائط التواصل وتقديم الحلول الابتكارية في التجارة الإلكترونية يتيح الفرصة في استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية مع مختلف المتعاملين.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، شركات ناشئة، تمويل الأعمال

تصنيفات JEL : O33، E20، G29،M130 .

Abstract:

This Study aims to demonstrate the extent to which financial technology is utilized by small and medium enterprises and startups in various financing

[1] **المؤلف المرسل: صحراوي محمد، الإيميل:** m.sahraoui@univ-bouira.dz

processes they undertake. It focuses on selecting the best available financing alternatives, highlighting the alternative methods these enterprises rely on, and identifying the incentives that enhance financial inclusion by achieving the key elements of access to and use of financial technology in business financing.

The Study concludes that choosing the appropriate financing alternative is an indicator of growth, survival, and sustainability for these enterprises. Additionally, continuous research and development, along with a focus on high competencies and skills, generates prospects and expansion opportunities for SMEs and startups. Simplifying the idea and purpose of financing through communication channels and offering innovative solutions in e-commerce enables the use of financial technology with various stakeholders.

Keywords: financial technology, small and medium enterprises, startups, business financing.

JEL Classification Codes: O33, E20, G29, M130.

1. مقدمة:

ترتكز التكنولوجيا المالية على توافر البيئة المواتية التي يتم فيها إتمام مختلف العمليات بشكل يتسم بالترابط والسرعة في التنفيذ والثقة للتعامل مع العالم الافتراضي، مما يوحي إلى التغيير في الطرق المتبعة في عمليات الحصول على الأموال لغرض التمويل، ولما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، الذي ذاع صيتها في كل أنحاء العالم، وتبعًا لما تعرّفه السوق العالمية من تطورات فيتحتم عليها مسايرة التطور الحاصل في التكنولوجيا المالية، من أجل النمو والبقاء والسيطرة وذلك بالبحث على أحسن البدائل التي تتاح لها في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية معززة ذلك تحقيق الشمول المالي.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق تظهر معالم الإشكالية

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تمويل الأعمال وتعزيز الشمول المالي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هو دور التكنولوجيا المالية في تمويل الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة؟

2) ما هو دور التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة؟

فرضيات البحث: من خلال الأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر اللجوء إلى الطرق البديلة في التمويل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة فرص وتحديات.

الفرضية الثانية: يواجه تعزيز الشمول المالي عقبات ومعيقات بيئية تتمثل في شكل تحديات للعناصر النشطة في مجال التكنولوجيا المالية. يتم معالجتها بتحقيق المحفزات الأساسية الواجب توافرها لتخطي التحديات.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- إظهار مفاهيم أولية متعلقة بموضوع الدراسة؛
- اظهار الطرق البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مجال التمويل باستخدام التكنولوجيا المالية؛
- إظهار محفزات تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهم العناصر المتعلقة بتبني الآليات الجديدة في تمويل الأعمال بالجزائر باستخدام التكنولوجيا المالية، في عمليات التمويل ومدى توسع استخدامها لتحقيق الشمول المالي.

المنهج المتبع في البحث: يتم الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل عبر استخدام التكنولوجيا المالية، ومدى توافر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

الدراسات السابقة:

دراسة أحسن سعيد، عماد بركان، سارة بن مالك، تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية التجربة المصرية نموذجًا، مقال بمجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، (ديسمبر 2022) ص 453-475.

تناولت هذه الدراسة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية، وتوصلت إلى أنّ الدول العربية تعمل على الاستفادة من المنافع والفرص التي يوفرها التطور السريع في مجال التكنولوجيا المالية.

دراسة مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مقال بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، (جوان

2018)، تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين بالإشارة إلى التجربة البحرينية.

دراسة محمد قوجيل، نبيلة قرزيز، استخدامات التكنولوجيا لمالية في الصناعة المصرفية الإسلامية– تجربة المصارف السعودية، مقال بمجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، (ديسمبر 2021)، ص 247 – 266، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مدى استفادة الصناعة المصرفية الإسلامية من تقنيات التكنولوجيا المالية، من خلال الاستشهاد بتجربة المملكة العربية السعودية، وخلصت إلى أن هذه التقنيات لها الأثر الإيجابي الذي يعطي دفعًا قويًا للابتكار في مجال المنتجات المالية والمصرفية.

ما يميز البحث الحالي: البحث في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، من أجل اظهار دور النظام المالي والديناميكي لطرق التمويل الحديثة بالتكنولوجيا المالية ومدى تعزيز الشمول المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

2.المحور الأول: مفاهيم أساسية

لم يعد التفكير في الحصول على الأموال لتمويل الأعمال يأخذ الوجهة التقليدية من خلال اللجوء إلى البنوك والقيام بعمليات الإقراض، بسبب التغير في الملامح الديناميكية للبيئة الجديدة المعاصرة، وما أثرت فيها مختلف التقنيات والابتكارات الحديثة بحدوث تغير جذري لانتقال المفاهيم الاقتصادية ودخول الثورة الرقمية كمحفز لمختلف المجالات والتي كان لها أثر في احداث التغير الاجتماعي والاقتصادي.

1.2.مفهوم التكنولوجيا المالية: عرّفت لجنة بازل التكنولوجيا المالية على أنّها " أي تكنولوجيا او ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عمليات أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية " (النجداوي و غسان، 2024).

وعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن على أنّها " عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال واستبدال العملات وحساب نسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" (حرفوش، 2019، صفحة 727).

يعرّفها (المعهد الأوروبي للتدريب والتطوير، 2023)، التكنولوجيا المالية " FinTech"، بأنّ هذا المصطلح يستخدم لوصف التقنيات التي أدت إلى ثورة المعاملات المالية المعاصرة، حيث غيّرت هذه التقنيات

طريقة التسوق وتحويل الأموال والاستثمار والاقتراض، بل أنها تعبر عن أكثر من ذلك من خلال استخدام تقنيات مرتبطة بعالم العملات المشفرة وغيرها.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أنّ التكنولوجيا المالية هي احدى مبتكرات التكنولوجيا في القطاع المالي تتمثل في مختلف التقنيات والبرامج المستخدمة في انجاز وتسوية مختلف العمليات المالية بين مختلف الأطراف الفاعلة في بيئة ديناميكية متطورة، تتسم باستخدام الأجهزة الحديثة الأكثر ذكاءً وبرامج متطورة وآمنة، ومن بين تطبيقاتها ما هو متاح لاستخدامه من قبل الجميع في المعاملات المالية.

2.2.أهمية التكنولوجيا المالية: تكتسي التكنولوجيا المالية أهمية بالغة في مختلف القطاعات نتيجة التطور الهائل الذي تعرفه، فأصبحت التكنولوجيا المالية معتمد عليها بشكل أساسي في مختلف القطاعات كالقطاع الصناعي والفلاحي وقطاع الخدمات والحكومة، ولكونها تهتم بالأمور المالية فالقطاع المالي هو المنطلق الأساسي للتكنولوجيا المالية في تركيزه على تبني مختلف العمليات والتقنيات وتطويرها في مجاله لإنجاز نشاطه مع مختلف القطاعات الأخرى، والدليل هو ما وصل إليه القطاع المالي من تحديث لمختلف الخدمات المالية وفق التكنولوجيا المالية بابتكارات مالية التي من شأنها أن تقدم بصمة جديدة للعمل المصرفي وللقطاع المالي ككل، ومن أمثلتها الصراف الآلي التي تمتلكها البنوك وعمليات على الهاتف المحمول ومختلف الخدمات الإلكترونية وأنظمة الإدارة المالية للبنوك والمؤسسات المالية ...

3.2.الشمول المالي: يشير مفهوم الشمول المالي إلى عملية الوصول إلى الخدامات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة والمحدودة الدخل بأسعار وتكلفة منخفضة، حيث يهدف إلى جذب السكان غير المتعاملين مع البنوك ومختلف المؤسسات المالية إلى النظام المالي الرسمي مما يتيح لهم الفرصة في الحصول على الخدمات المالية المتمثلة في المدخرات والمدفوعات والتحويلات، والائتمان والتأمين ... (جواني و مريمت، 2021، صفحة 275). والشمول المالي هو الوصول الدائم من البالغين لمجموعة واسعة من المنتجات المالية والخدمات المقدمة من خلال البنوك والمؤسسات المالية الرسمية والمستدامة، التي يحكمها التنظيم المناسب بأساليب متنوعة وبأسعار معقولة تتناسب مع احتياجات السكان. ويعني الشمول المالي إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف المتعاملين عن طريق القنوات الرسمية، وملائمة الابتكار والتنوع في الخدمات والمنتجات المالية بأسعار مقبولة، فتظهر أهمية الشمول المالي في الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة لمختلف المواطنين والشركات وأصحاب المشاريع المحرومين من الحصول على خدمات مالية، وخاصة ذوى الدخول المنخفضة الذين لا يتعاملون مع البنوك، لذلك يمكن اعتبار الشمول المالي ذلك النظام المتكامل الذي يتم التعامل به لجذب أكبر قدر من المتعاملين خاصة هؤلاء الذين يتعاملون خارج الاقتصاد الرسمي.

والشمول المالي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة يتمثل في حصول هذه الأخيرة على الخدمات المالية واستخدامها والاستعانة بأساليب تحليل العناصر الرئيسية للبيانات على مستوى الشركات (نيكولا و آخرون، 2019). ولما له من أهمية بالغة في وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة إلى مختلف الخدمات المالية التي ابتكرتها التكنولوجيا المالية وما يساعد ذلك هي درجة الثقافة المالية لدى أصحاب المشروعات وملائمة الابتكارات التكنولوجية لاستخدامها في مختلف معاملاتهم مع المؤسسات المالية والبنوك ومبتكرو التكنولوجيا المالية حتى لا يبقى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر محرومين من خدمات التكنولوجيا المالية. كما أنّ تدخل الهيئات التنظيمية له أثره الفعال في تعزيز الشمول المالي من خلال اتاحة الفرص والتسهيل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة المالية والفنية لهم قصد الولوج في مجال التكنولوجيا المالية وتبنيهم واستخدامهم لتقنيات التكنولوجيا المالية في معاملاتهم مع مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

4.2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة: يطلق مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلك الشركات المستقلة الذي يكون حجم تمويلها يتراوح من 2مليون يورو إلى 43 مليون يورو وتختلف من حيث حجم العمال فالمؤسسات المتوسطة قد يصل حجم عمالها إلى 250 عامل بينما المؤسسات الصغيرة وكأدنى حد يصل إلى 05 عمال (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2024). ويعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات تنتج سلع و/أو خدمات (قانون 17-02، 2017، صفحة 5 العدد2) (الملحق رقم 01).

بينما يطلق اسم الشركات الناشئة على الشركات حديثة النشأة وهي تلك المؤسسات التي تحقق نموًا سريعًا في نشاطها كونها تقدم ابتكار جديد للسوق، قد يؤدي بها إلى النجاح الباهر أو إلى السقوط منذ البداية. تأخذ مميزات تتمثل في تحقيق الربح السريع أو الانهيار مع البداية (بورنان و علي صولي، 2020، صفحة 133).

الجدول رقم (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(مليون دينار)

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسات صغيرة جدًا	من 01 إلى 9	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4مليار	من 200 إلى 1مليار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: قانون 17-02، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤرخ في11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، ص ص:5-6.

5.2. تمويل الأعمال: تهتم أي مؤسسة بالبحث عن التمويل، لذا تلجأ إلى عدة مصادر تمويل حسب مؤشرات تحليل نشاطاتها المالية، فنجدها تحتاج إلى التمويل خلال فترات حياتها بدءًا بالتأسيس والانطلاق، أو لغرض التطوير والتنمية والتحديث، وتعتمد على التمويل الخارجي للحصول على موارد مالية (البنوك، الدولة، المؤسسات المالية، مؤسسات اخرى، أفراد...إلخ). فتمويل الأعمال لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة أخذ اتجاهًا حديثا من خلال التكنولوجيا المالية وما أتت به في مجال التمويل. ويعتبر الحصول على التمويل مقوم أساسي لكل مشروع تجاري للقيام بالأعمال بشكل فعال، ويعرف على أنّه قدرة الفرد أو المؤسسة للحصول على خدمات مالية من ائتمان وإيداع ودفع وتأمين وغير ذلك، ويعتمد نوع التمويل على نوع الأعمال ومنتجاته وخدماته، وعليه فإنّ إدارة التمويل في غاية الأهمية لكل صاحب مشروع للحد من المخاطر المالية بتوفر العديد من مصادر التمويل الرسمية وغير الرسمية، ومن الأهم البحث عن صيغ التمويل الابتكارية لزيادة الاستثمارات الرقمية (عرقوب، 2023، صفحة 74).

3.المحور الثاني: طرق التمويل البديلة باستخدام التكنولوجيا المالية

يعتبر البحث عن أساليب التمويل للمشروعات الحديثة النشأة أو تلك المشروعات النافذة الراغبة في التوسع أو التي ساد بها عجز مالي، من أهم الأساسيات التي يركز عليها رواد الأعمال في منشآتهم، ونظرًا للتغير الاقتصادي والاجتماعي في مختلف العلاقات المالية اليوم، التي تتسم باستخدام أحدث التكنولوجيات والتقنيات المالية في ابرام مختلف المعاملات، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة مسايرة الوضع الراهن والاعتماد على الطرق البديلة في تمويل احتياجاتها المالية لمختلف مشروعاتها.

1.3.التمويل عن طريق الأسواق المالية: يتضح من التجارب الدولية أنّ أسواق رأس المال يمكنها الاضطلاع بدور كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن يكون هذا الدور بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساعدة عن طريق الوساطة في إتاحة التمويل، وتقوم البنوك الممثلة لجهات الوساطة بجمع الأموال في أسواق رأس المال، وقد تتدخل في جميع المراحل التي تمر بها

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي المراحل الأولى عندما تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيرادات بسيطة تكون فرصتها في الوصول إلى مصادر تمويل رسمي محدودة، حيث يعتمد أصحاب الأعمال على مدخراتهم الخاصة أو الرأسمال الأولي، ويمكن للشركات الناشئة ذات المخاطر المرتفعة التي تتمتع بإمكانيات النمو أن تجذب رأس المال المخاطر ومساهمات الصناديق المتخصصة، وعندما تنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون لها سجل أداء فتصبح فرص الائتمان متوفرة لها كالقروض المصرفية والاقراض القائم على الأصول، كما يساعدها توريق القروض في تعدد مصادر التمويل ويمكن أن تتطور أكثر من ذلك بإصدار سندات وأسهم من خلال أسواق غير رسمية أو أسواق الصرف (نيكولا و آخرون، 2019).

ويعتبر اللجوء إلى الأسواق المالية البديلة لتسيير المشروعات الاستثمارية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة غاية لها أهمية بالغة في الحصول على الأموال بطريقة سهلة وسريعة، ونظرًا لوجود قيود الدخول إلى البورصة، بشروط ادراج وقبول مستعصية التحقق (الشكل القانوني أو شروط رأس المال والنتائج المحققة ...)، مما دفع بالعديد من الدول إلى ترتيب آليات جديدة لتكييف البورصة مع هذا النوع من المؤسسات، وتم استحداث أسواق مالية متخصصة تتداول فيها الأوراق المالية كمدخل لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، لدفع التنمية المحلية في بعض القطاعات، مما يسمح لها بتوفير التمويل طويل الأجل الذي يمكنها من توسيع قاعدتها المالية وزيادة قدرة مواردها المالية. ومن بين التجارب الدولية في مجال تهيئة البورصة لاستخدامها كسوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوجز ما يلي:

1.1.3-تجربة بورصة لندن "LES_ London Stock Exchange": تعتبر أهم المراكز المالية الدولية ومكانة متميزة في تداول الأسهم، حيث أنشأت في عام 1995 سوق موازية أطلق عليها اسم سوق الاستثمارات البديلة لتشجيع المؤسسات ص م المتواجدة في حالة نمو، والمؤسسات المستحدثة، على جمع الأموال وطرحها للاكتتاب كأسهم بصورة مباشرة، تتميز هذه السوق بالمرونة دون اشتراط حد أدنى لرأس المال المطلوب ولا يوجد حد معين للأسهم المطروحة للتداول، ولا تشترط تقديم النتائج المحاسبية، وليس إجباريًا الحصول على تأشيرة البورصة الرئيسية لقبول تداول أوراقها المالية، ولكن في المقابل يجب أن يرافق المؤسسة الراغبة في الادراج مستشار معتمد Nominated Adviser من طرف هيئة سوق لندن للأوراق المالية، ويرافقها سمسار أوراق مالية Broker مسؤول عن تسهيل تداول أسهم الشركة في السوق (صديقي و بسبع، 2016، صفحة 20).

2.1.3-تجربةAlternext : تم انشائها من قبل بورصة Euronext بتاريخ 2005/05/17 من أجل إدراج وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقبل الشركة التي ترغب الدخول إلى البورصة بأن تطرح

حد أدنى قدر بـ 2.5 مليون يورو من الأوراق المالية، وتقديم الكشوف المحاسبية لنتائج سنتين ماليتين سابقتين لسنة طلب الإدراج، وتشترط تقديم المؤسسات الراعية التي تضم متخصصين ماليين يرافقون الشركة خلال فترة الإدراج (صديقي و بسبع، 2016، صفحة 20).

3.1.3–تجربة بورصة النيل (Nilex) المصرية: تستهدف بورصة النيل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من كافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتم إطلاق هذه البورصة من قبل بورصتي القاهرة والأسكندرية كأول سوق لقيد وتداول أسهم وسندات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعمها وزيادة الفرص التمويلية لها، حيث تكتفي البورصة بإعفاء هذه المؤسسات من الشروط التي لا تخل بالسوق المالية ويشترط عليها تقديم القوائم المالية معتمدة من محاسب قانوني، والالتزام بشروط الإفصاح وتتحمل الشركة والمراجع القانوني لنتائجها. وقد وقعت البورصة المصرية برتوكولات مع جمعية رجال الأعمال المصرية لتعزيز التعاون بين الطرفين وبحث فرص نمو الشركات من خلال القيد والطرح بسوق الأوراق المالية. إذ يجري الدعم الفني للشركات الذي يمكنها في الوصول إلى الحصول على التمويل (وهبة، 2022، صفحة 107).

4.1.3–.تجربة بورصة الجزائر: تبذل الحكومة الجزائرية قصارى جهدها لتوفير الأطر القانونية والتشريعية، في سبيل ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، فقد تم تهيئة قسم في بورصة الجزائر خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على التمويل اللازم لعملياتها شريطة توافر المرافق المتعهد في البورصة من قبل شركات أو هيئات معترف بها من قبل البورصة، التي نجد من بينها البنوك والمؤسسات المالية والشركات المختصة في الخدمات المالية والوسطاء المعتمدين في عمليات البورصة، ويحقق هذا القسم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا عديدة نذكر منها (التمويل المباشر المكمل للتمويل البنكي، الحصول على موارد ذاتية تخصص لتمويل الأصول الطويلة الأجل، دخول مبسط وغير مكلف إلى البورصة، ضمان البقاء والديمومة عن طريق تحويل السندات، فرص استثمار لمؤسسات رأس المال الاستثماري) (صديقي و بسبع، 2016، صفحة 29). ومن بين الشروط التي يجب توافرها للدخول لهذا القسم من البورصة (نشر الكشوف المالية المصادق عليها لمدة سنتين ماضيتين، فتح رأسمالها في مستوى أدناه 10% في أجل أقصاه يوم الدخول، ويتم ذلك عن طريق فتح رفع رأس المال أو عن طريق العرض العلني للبيع أو التوظيف الذي يسبق التسعير، توزيع السندات على (50) مساهما او على 03 مستثمرين من المؤسسات يملكون على الأقل نسبة 10 " من رأسمال المؤسسة، تعيين متعهد بالترقية يمثل مرافق للمؤسسة مهمته تقديم المشورة للشركات ومرافقتها ومراقبتها (صديقي و بسبع، 2016، صفحة 29).

2.3–التمويل غير المباشر (البنوك التجارية والبنوك التشاركية): يعني التمويل غير المباشر وجود وسيط مالي يقوم بتحويل المدخرات المالية إلى أصحاب العجز المالي ويتضمن وجود وسيط طريقتين أولها تمويل غير مباشر للمؤسسات المالية (وسيط نقدي أو وسيط بنكي) والثاني تمويل غير مباشر للمؤسسات المالية غير بنكية (وسيط مالي غير بنكي) (خليل و بوفاسة، 2006، صفحة 401)، ويتحقق التمويل غير المباشر بتدخل الوسيط في توفير السيولة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بالاعتماد على النظام المصرفي الذي يعتبر أساس التمويل، وتحليل التمويل غير المباشر يمكن أن يركز على نقطتين (المؤسسات الوسيطة لها القدرة على تحويل المكتنزات إلى ادخارات؛ مؤسسات الوساطة البنكية لها القدرة على مضاعفة القدرة الشرائية بناءً على حجم المدخرات النقدية).

3.3–التمويل التعاوني والتمويل الجماعي " Growdfunding": هو آلية لتمويل المشروعات تسمح بتجميع مبالغ مالية من مجموعة كبيرة من الجمهور دون تدخل للوسطاء، عن طريق جمع الأموال عبر الأنترنت من أجل تمويل مشروع أو جمعية أو مؤسسة ناشئة، ويتم ذلك عن طريق المنصات الإلكترونية واستدعاء الجمهور للمشاركة في تمويل مشروع معين عن طريق إصدار فكرة تشجيعية لهم للمساهمة في التمويل دون تدخل لأي وسيط. ولقد عرفت منصات التمويل الجماعي على النطاق العالمي تطورًا ونموًا كبيرًا حيث زادت الأموال المجمعة عبر منصات التمويل الجماعي في الفترة (2010-1015) من 0.9 مليار دولار إلى 34 مليار دولار ويتوقع ان تفوق 300 مليار دولار في غضون 2025، وقد أفادت دراسة أجراها البنك الدولي شملت 22 دولة أن التمويل الجماعي يمكن ان يصل إلى 93 مليار دولار في الدول النامية في غضون 2025، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستصل إلى 5.6 مليار دولار (سليمان و بن داودية، 2023، صفحة 120).

واستخدام هذه التقنية التمويلية لا يزال حديثًا في الجزائر، على الرغم من وجود مبادرات من قبل الشباب في إطلاق منصات تمويل جماعي، غير أنه في غضون سنة 2020 كشفت الحكومة عن نيتها في تبني هذا التنوع من التمويل وتنظيمه وتقنينه، حيث تم تكليف لجنة تنظيم عمليات بورصة الجزائر ومراقبتها من طرف السلطات العمومية بالعمل في نطاق اختصاصها حول التمويل الجماعي العادل الذي من شأنه أن يقدم حلول لمشاكل التمويل للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة. وفي إطار تحضيرها لنظام، حددت لجنة تنظيم عمليات البورصة شروط منح الاعتماد ومزاولة النشاط ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي الذين سيتولون تسيير منصات توظيف أموال الجمهور عبر الأنترنت في مشاريع الاستثمار التشاركي، وقد تأسست

هناك منصتين مشهورتين في الجزائر (أنظر الملحق رقم 02). وتلعب منصات التمويل الجماعي دورًا هاما في تعزيز الشمول المالي بالجزائر من خلال الفرص والمزايا التي تتمتع بها المنصة عبر الأنترنت فنجدها تعزز:

- تحسين الفرص للشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في تحقيق التمويل بتقنية التمويل الجماعي والحصول على خدمات مالية بتكاليف منخفضة.
- يطور التمويل الجماعي الابداع والابتكار والقدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة كما يضمن لها البقاء في السوق.
- يسمح التمويل الجماعي بتطوير الابتكارات في الخدمات المالية، من خلال تطوير نماذج التمويل المصغر والخدمات المقدمة عبر الأنترنت والهواتف المحمولة.

الجدول رقم (02): منصات التمويل الجماعي في الجزائر

المنصة	نوع التمويل	مجال الخدمات أو الاستثمار	العمولة
تويزا twiza	التبرع	للأفراد والجمعيات والشركات والمنتجين ورجال الأعمال المروجين للمشاريع الإبداعية والمبتكرة والعلمية والفنية والرياضية والتضامنية	
شريكي chriky	الاستثمار	مستثمرون ورجال أعمال مساهمون الذين يتحدون في شركة ناشئة	5% إلى 8%

المصدر: أسماء سليمان، وهيبة بن داودية، (2023)، منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 2، ص 121.

4.3-البنك عبر الأنترنت: تتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لمستخدميها عبر الأنترنت من تحويلات وإقراض واجراء عمليات الدفع الإلكتروني، فقد أدى ظهور البنوك الافتراضية أو بنك عبر الأنترنت أو بنك الأون لاين وهي مصطلحات تفي بنفس المعنى، إلى اكتساب مكانة بارزة في التكنولوجيا المالية عبر الأنترنت في أوائل التسعينات، وظهرت عدة بنوك مباشرة على الرغم من العديد منها يعود ملكيته إلى البنوك التقليدية ومن أمثلة ذلك نجد فيراست ديركت أول بنك افتراضي يعمل بكامل طاقته في أنحاء العالم. والبنوك الافتراضية ليس لديها بنية تحتية مصرفية تقليدية، وقد سمحت بمنح قروض بأقل فائدة عن معظم البنوك التقليدية، ويمكن أن تعمل البنوك الافتراضية من خلال جهاز كمبيوتر وموقع ويب من دون وجود هيكل أساسي.

وما تعرفه الجزائر حول بنك الأنترنت هي تلك الاطلاقات التي تبادر بها البنوك التقليدية من خلال منصات رقمية مخصصة للتمويل عبر الأنترنت حيث أطلق بنك التنمية المحلية منصة رقمية للتمويل عبر الأنترنت لإضفاء المزيد من الشفافية والمرونة من أجل الحصول على تمويلات بطريقة سريعة وبسيطة عبر الموقع

الإلكتروني للبنك، أو باستخدام الهواتف النقالة عبر تطبيق DIGITBDL. وفيما يخص الشركات فبإمكان زبائن البنك طلب تمويلات لمرابحة الاستغلال أو مرابحة الاستثمار ويمكن لمستخدمي هذه الخدمة ادخال المعلومات الأساسية لمشروعهم بتحديد طبيعة المشروع ومبلغ التمويل ومدته. ولطلب التمويل عبر الانترنت من البنك يجب على مستخدمي الخدمة إنشاء حساب من خلال رابط إعادة التوجيه على موقع البنك https://banqueenligne.bdl.dz/auth/register وطلب تمويل جديد واختيار نوع التمويل الذي يرغب فيه الزبون وملء المعلومات المطلوبة مثل مبلغ التمويل ومدته والفائدة والضمانات (الجزائرية، 2024) .

5.3-البنك Neo-banque: ويدعى بالبنك الجديد، الذي نشأ من العالم الرقمي ولا علاقة له بالبنوك التقليدية يمارس خدماته عبر الأنترنت فقط يقدم خدمات مصرفية بأسعار منخفضة جدًا، وتقدم البنوك الجديدة الخدمات المصرفية للشركات الوطنية والدولية بتكاليف أفضل وتميز عن البنوك التقليدية، بعروض أكثر إثارة واهتمام، مثل سهولة فتح الحساب والمعاملات المصرفية وإدارة الحساب الاحترافي وتتميز البنوك الجديدة عادة بـ (Boudhiaf و Alliouche Laradi، 2022، صفحة 534):

- إدارة مبسطة للحساب البنكي للشركة؛
- الوصول إلى الميزات والخدمات المبتكرة مثل التطبيقات التي تسهل من المعاملات المصرفية أو الأدوات المستخدمة في المحاسبة البنكية.
- خدمة عملاء متاحة للغاية وبنوك تفي بالغايات التي يطلبها العميل؛
- انخفاض الأسعار للخدمات المصرفية المقدمة.

ويعرف العالم تسارعا في نمو البنوك الجديدة وحجم المعاملات، حيث شهدت سوق البنوك الجديدة نموًا قويًا منذ أربع سنوات بقيمة 3.69 مليار دولار في عام 2017 ويقدر السوق بحوالي 47.1 مليار دولار عام 2021 ويتوقع أن ترتفع إلى 722 في غضون عام 2028. وفي سنة 2020 تم إنشاء 72 بنك جديد حول العالم ليصل العدد إلى 250 بنك في سنة 2021 (Boudhiaf و Alliouche Laradi، 2022، صفحة 535)

6.3-ملائكة الأعمال: يعتبر الاجتهاد والبحث عن فرص بديلة للتمويل من انشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة، ولعل البديل القائم على ملائكة الأعمال (business angels) يعتبر من اهتماماتها، إذ أصبح هذا البديل أحد اهتمامات الاقتصاديات العالمية والأوروبية خاصة، ذلك لكون ملائكة الأعمال يقتحمون الأنشطة الأكثر تطورًا في سوق رأس المال الدولي، وقد انحصر اعتمادهم التمويلي

على رؤوس الأموال العائلية، والفردية ورؤوس الأموال المغامرة، في المراحل المبكرة لدورة حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والشركة الناشئة.

وما يلاحظ عن هذا البديل اليوم أنّه حقق انتعاشًا فقد تم تقديم جمهور جديد لملائكة الأعمال من خلال ارتفاع أسعار الأسهم عبر الأنترنت والديون المحولة عبر منصات التمويل الجماعي. ويعتبر هذا البديل التمويلي ظاهرة عالمية، حيث عرف هذا القطاع نموًا وأصبح أكثر رسمية وتنظيمًا من خلال انشاء مجموعات وشبكات خاصة به على مستوى العالم (قريشي، 2020، صفحة 33)

يعتبر هذا المصدر غائبًا في السياسات التمويلية التي تتبناها المؤسسات الجزائرية، وتعتبر المبادرة التي قام بها عمال جزائريون بالولايات المتحدة الأمريكية سنة2012 المتمثلة في إنشاء صندوق استثمار خاص بتمويل المؤسسات الناشئة، وقد تم فتح الصندوق لجميع المستثمرين الجزائريين في القطاع الخاص الراغبين في التمويل وتنفيذ مشاريع بالجزائر، في مختلف القطاعات كقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة (صونية، 2022، صفحة 117). ولم تبقى الجزائر بمعزل عن بقية الدول، فلقد كشف الملتقى المغاربي المنعقد سنة 2018 للهواتف النقالة عن وجود مجموعة Casbah business Angels التي تهتم بهذا النمط الجديد من التمويل. فقد تم تأكيد ان هذه المجموعة في مرحلتها الأولى ستذهب إلى صناديق ابتدائية تتراوح بين 10 و15 مليون دينار بعد التأسيس (قريشي، 2020، صفحة 34)، ومن معايير الاختيار المعتمد لدى هذه المجموعة بأن يكون لدى المستفيد خطة عمل ذات نوعية جيدة، لأن هدفها كيفية توليد الفكرة من المال، كما أن هذه المجموعة لا يقتصر عملها على التمويل فقط بل أنّها تساعد المؤسسات المبتدئة على الحصول على العملاء، وفي مجال الاستثمار تأكد المجموعة بالمشاركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يقترح الشباب العديد من الحلول والتطبيقات الحديثة، وكذلك في مجال التغذية الزراعية كما تتطلع التدخل في قطاع البناء والتعمير، والترفيه والنقل... (قريشي، 2020، صفحة 35).

7.3.علاقة التكنولوجيا المالية بتمويل الأعمال: تمكنت التكنولوجيا المالية من تجاوز نظرية الفقاعة بنجاحها في جذب أصحاب رأس المال المخاطر وابتكار طرق التمويل، حيث تمكنت الشركات المنطوية تحت اسم التكنولوجيا المالية التي تمارس مهامها في هذا المجال من احداث قطاع ناشئ ، وقد ساعدها على الاستمرارية طبيعة التقنيات التي تعتمد عليها في ظل جيل تستهويه التكنولوجيا وتطبيقاتها فهي تسهل من تقديم الخدمات وتسرع من فعاليتها مقارنة بالمؤسسات التقليدية (عبد الرحيم و عبد الرحيم، 2020، صفحة 92)، مما يسمح برواد الأعمال التعامل بمختلف هذه التطبيقات المعاصرة من أجل الحصول على التمويل المناسب بأقصر الطرق وأقل تكاليف ومن هنا تظهر العلاقة كونها علاقة طردية فكلما زاد استخدام وتوافر

التكنولوجيا المالية بدرجة وعي كافية يحقق تمويل أعمال جيد وكلما قل يؤثر سلبًا على تمويل الأعمال باستخدام التكنولوجيا المالية وما يجب توافره بالتنسيق مع تحقق التكنولوجيا التنظيمية في بيئة ونظام متكامل يساعد في تسهيل التمويل وفق التكنولوجيا المالية.

4.المحور الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تعرف التكنولوجيا المالية تطورًا متسارعًا من خلال الانتقال السريع من موجة لأخرى، مما يستلزم على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسايرة هذا التطور وخاصة بعض المؤسسات الناشئة المبتكرة كون ابتكاراتها متعلقة بمجال التكنولوجيا المالية.

1.4.تحديات الشمول المالي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة: ومن أهم التحديات التي تعيق وصول الخدمات المالية المبتكرة إلى هذه المؤسسات في الدول العربية ما يلي:

- الحاجة إلى زيادة الوعي المالي والمصرفي لدى المواطنين؛
- أثر تخفيف المخاطر للبنوك المراسلة (De-Risking) على تطور الشمول المالي؛
- التنسيق وتوحيد الجهود بين أصحاب المصالح المشتركة؛
- ضعف البنية التحتية خاصة في الأرياف؛
- تمركز وانتشار البنوك في المدن وعدم وجودها في المناطق الريفية؛
- تدني مستوى الثقافة المصرفية؛
- تنامي القطاع غير الرسمي.

2.4–العناصر الرئيسية لتعزيز الشمول المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة: يعتبر تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأساسيات التي يتوجب على الحكومات تنظيمها من أجل الوصول إلى فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ومن بين اهم المرتكزات التي تحقق ذلك:

1.2.4–تبني استراتيجية للشمول المالي من قبل الدولة: تسعى الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى تبني استراتيجيات الشمول المالي بهدف تحقيق زيادة الشمول المالي بالنسبة للأفراد والمشروعات، هذه الاستراتيجيات لها عدة محاور (صندوق النقد العربي ، الطيب, حنان، 2020):

- تحديث وتطوير البنى التحتية لنظم الدفع؛
- حث المصارف على التوسع في فتح الحسابات،

- تنويع الخدمات المالية للأفراد والشركات،
- الاستفادة من التقنيات الرقمية وفق تطبيقات التكنولوجيا المالية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم المؤسسات المالية غير المصرفية في تعزيز الشمول المالي؛ والسماح بتأسيس مؤسسات التكنولوجيا المالية على نطاق واسع؛
- التثقيف المالي والرفع من مستوى التوعية بالخدمات الرقمية والحماية المالية للمستهلك؛

2.2.4–النظام المالي السائد: يعتبر زيادة درجة الثقة والارتباط بالنظام المالي من خلال القنوات الرسمية زيادة في تحقيق الشمول المالي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة للحصول على التمويل.

3.2.4–المنافسة الاقتصادية: يعتبر وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنوعها، والتشجيع على توافر الشركات الناشئة من خلال التحفيز على ذلك له أثره على تعزيز الشمول المالي ووصول خدمات التمويل للكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتطلب ذلك كفاية البنية التحتية للبناء الاقتصادي والتنوع الاقتصادي في مختلف المجالات.

4.2.4–الحوكمة: تعالج الحوكمة المؤسسية العديد من الصعوبات التي تواجه مختلف النواحي التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في علاقاتها مع الجهات المصرفية أو العملاء أو الجهات التنظيمية للقطاع المالي، لذا فتوجيه الأموال لغرض التمويل يجب ان يكون بطريقة محكمة من خلال البحث في أسباب التمويل ونتائج الأعمال الممولة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، والتقليل من الفساد المالي في مختلف القطاعات.

5.2.4–التنظيم والاشراف في القطاع المالي: يعد البنك المركزي المنظم والمشرف على استقرار القطاع المالي الرسمي، ومما يستدعي تدخلاته في تنظيم الساحة المصرفية وفرض الرقابة الصارمة على مختلف البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، ومتابعة السوق المالية من أساسيات استشرافه ووقوفه لحل الأزمات المالية التي تشكل عائقًا أمام العديد المؤسسات، ومما يجدر به الذكر مراقبة الائتمان ودرجة المخاطر التي تتمتع بها البنوك في اطلاقها لخدمات مالية جديدة ومدى توافقها مع التشريعات التي تضعها السلطة الاستشرافية على القطاع، إضافة إلى تحقق الامتثال التنظيمي لمختلف الأطراف الفاعلة في التكنولوجيا المالية الممثلة والمنفذة في قطاعات التكنولوجيا المالية.

6.2.4–تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة ورواد الأعمال: بيئة الأعمال هي ذلك الجزء من البيئة الإدارية التي تلائم عملية وضع وتحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة، وهي مصدر لجميع المدخلات والمخرجات لمؤسسة الأعمال حيث يتم الحصول على هذه المستلزمات لممارسة أنشطتها وتقدم بدورها المنتجات من السلع والخدمات لمحيطها، فبيئة الأعمال تُكون

للمؤسسة فرص وحوافز من جهة وقيود ومخاطر من جهة ثانية. وتواصل الجزائر مجهودها في الإصلاح التنظيمي والتبسيط الإداري، حيث تم إنشاء فرق عمل بين الوزارات بهدف تحسين بيئة الاعمال التجارية، ولكن عدم وجود استراتيجية تنظيمية ومهام واضحة للتبسيط الإداري يعرقل الجهود المبذولة، ولم تبذل أية جهود تجريبية ولا رسمية لإدخال تحليل للأثر التنظيمي، أو اختبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضع الحكومة الجزائرية رفعًا للقيود التي تعيق النمو المستدام، من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال الإجراءات والمواعيد النهائية والتكاليف، وكذلك من خلال تنفيذ سياسة محسنة لتعزيز الأعمال التجارية، ويهدف قانون 17-02 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز الدور الذي يمكن منحه للسلطات المحلية، ورغم أنّ هذا القانون يوفر الأساس القانوني لتحسين بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا انّ اعتماده لم يترجم تلقائيًا في الأفعال (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطية، 2018، صفحة 83)، لذا لا تزال الجزائر تتمتع ببيئة أكثر تعقيدًا مقارنة باقتصاديات الدول الأخرى، ومن حيث الجهود الرامية إلى تسهيل إنشاء مؤسسات جديدة، حيث تسعى الجزائر إلى تبني رقم تعريف واحد لتحسين استغلال التآزر بين المؤسسات المختلفة والمشاركة في عمليات التسجيل، ويجرى التفكير في إيجاد رقم تسجيل في إطار انشاء نظام المعلومات الاقتصادية حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون 17-02، المنوط بتلك المشاريع، وذلك تحت مسؤولية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبموجب هذا النظام سيتم طلب من المؤسسات والوكالات المعنية تقديم مختلف أنواع المعلومات التي بحوزتها حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الوكالات نذكر الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للسجل التجاري(CNCR)، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء (CNAC) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)ومكاتب الضرائب وإدارة الجمارك وغرفة التجارة والصناعة والبنوك والمؤسسات المالية.

ويجدر بالذكر إلى وجود نظام إلكتروني لتسجيل الأعمال التجارية الذي يمكن العملاء من التسجيل عبر البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري، التي كانت متاحة لكتاب العدل نيابة عن عملائهم لحجز اسم الشركة وتحميل ملخصات لمواد التأسيس، ونشر التسجيل في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، ويمكن لرواد الأعمال تحميل نماذج إنشاء المشاريع عبر المواقع الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومن بين الإجراءات الأساسية هو إنشاء بوابة إلكترونية في ماي 2017 مخصصة لإنشاء المشاريع والتي يتم استضافتها وإدارتها وصيانتها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر البوابة معلومات هامة متعلقة بإنشاء شركة سواء من قبل شخص طبيعي أو

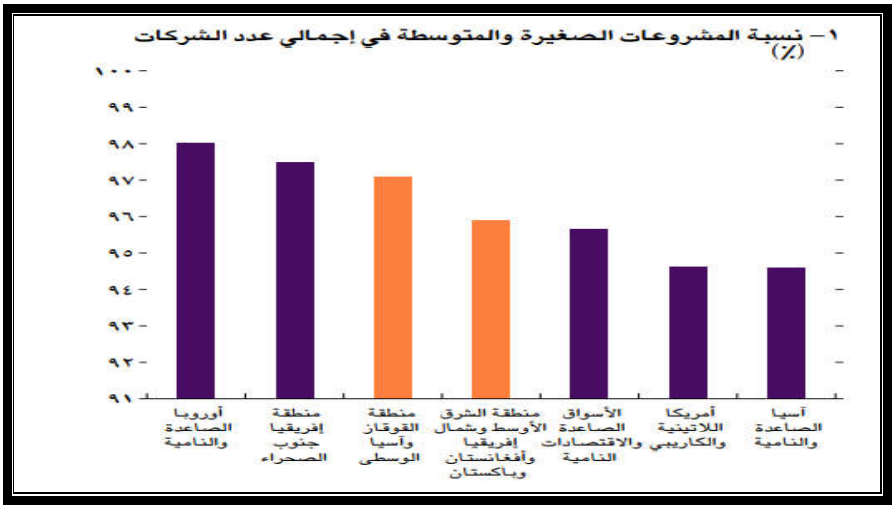
شخص اعتباري، وهي متاحة للجمهور عامة، وعلى الرغم أنه من الضروري اختيار كاتب عدل مسجل في المركز الوطني للسجل التجاري للقيام بالإجراءات اللازمة، مثل نقل المعلومات والوثائق اللازمة للوكالات المعنية، خاصة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، ومع نهاية عام 2018 قد تم إنشاء حوالي 80 مؤسسة، من خلال البوابة الإلكترونية وتم تدريب 276 كاتب عدل على كيفية استخدامها. إلا أن هناك عقبات تعترض تعزيز نشر هذه المبادرة وهي عدم الاعتراف بالتوقيعات الرقمية والمدفوعات الإلكترونية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطية، 2018، صفحة 84).

7.2.4–درجة الثقافة وحملات التوعية والتدريب: التثقيف المالي هو الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك، بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية التي تشير إلى منطلق من طريق متطور ومستمر للمعرفة والكفاءة في تسيير الموارد المالية، بهدف تحقيق الأمن المالي والرفاهية، وتطوير المهارات والثقة في الخدمات المالية يعكس إلى زيادة الوعي بالأمن والمخاطر، وفي المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي (بوخاري و طهراوي دومة، 2022، صفحة 423)، وعدم وجود ثقة في مختلف المعاملات المالية المنشورة لغرض استخدامها من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، والثقافة المالية هي عنصر مهم في تعزيز الشمول المالي في النظام المالي السائد والمعزز لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا تلعب الدولة والسلطة النقدية دورًا هامًا في نشر الوعي التثقيفي نحو الخدمات المالية الرقمية لأفراد المجتمع، خاصة هؤلاء الأفراد المحرومين من استخدام القنوات الرسمية في مختلف عملياتهم المالية من تحويلات للأموال والحصول على التمويل واستخدام مختلف الخدمات المتاحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، ومن هنا يتضح دور المنظمات الإعلامية في نشر الوعي التثقيفي لأفراد المجتمع بالتركيز على النشر عبر الأنترنت بمقاطع فيديو عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ومنشورات وملصقات، وكتيبات إعلامية وتطبيقات عبر الهاتف النقال إلى جانب الفعاليات والمهرجانات التوعوية، كما يجب التركيز في المحتوى على التدريب وشرح ماهية المحفظة الالكترونية، وكيفية فتح حساب على المحفظة وأوجه استخدام الحساب ، وكيفية استخدام المحافظ الالكترونية لأغراض الادخار والميزانية والتعريف بحقوق المستخدم والتزاماته ومسؤولياته. وبهذا تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بالاستفادة من الثقافة المالية السائدة في المجتمع من خلال تحقق التجاوب معها وكسب عملاء جدد للاستثمار في مشاريعها، كما أنّ التدريب لرواد الأعمال للخوض في استخدام مختلف التقنيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وزيادة الثقة في مختلف المواقع يسمح بتطور الثقافة المالية للمؤسسة الصغيرة

والمتوسطة ومشاركة الآخرين بأفكارها ومنتجاتها وخدماتها مباشرة من خلال التواصل عبر الأنترنت بإنشاء صفحات الويب الخاصة بالمؤسسة والتعريف بالمنتج الذي تقوم بتسويقه عبر الأنترنت.

3.4-مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعاني المشروعات الصغيرة المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من وجود فجوة عالمية في الشمول المالي، حيث يظهر مؤشر الشمول المالي أنّه منخفضًا مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإمكانية الحصول على التمويل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يبقى منخفضًا، رغم أن المنطقة لها القدرة على الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي.

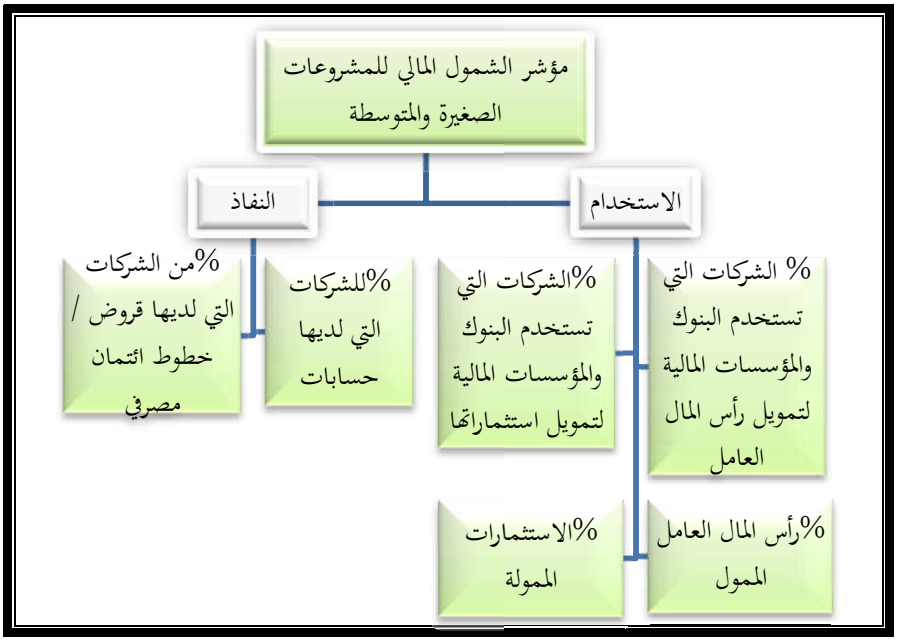
الشكل رقم (01): نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد الشركات في مناطق عالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وشرق آسيا، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رقم 02/19، 2019. ص4.

ويوضح الشكل رقم (02) الأدوات المستخدمة لقياس مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التفصيل في استخدامات الخدمات المالية التي تقدمها البنوك ومدى تجاوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذه الأدوات.

الشكل رقم (02): كيفية حساب مؤشر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وشرق آسيا، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، رقم 02/19، 2019. ص4 (بتصرف).

ومن مخرجات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اليوم العربي للشمول المالي المنعقد بتاريخ 2023/04/25 (بنك الجزائر، 2023) :

- إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالأنشطة المستدامة بلغ 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 في الدول العربية؛
- نسبة وصول البالغين في المنطقة العربية للخدمات المالية الرسمية بلغ 48% للذكور و31% للنساء و32% بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

4.4.علاقة التكنولوجيا المالية والشمول المالي: من ناحية التطور التكنولوجي وتسارع المعلومات وظهور العديد من التقنيات المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية يساهم في دفع عجلة التنمية وتنظيم وإدارة العمليات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد أن انتشار تقنيات التكنولوجيا المالية الرقمية على مجال واسع أنّه يعزز من الشمول المالي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة (صابر، 2023، صفحة 105) في مختلف المجالات الاقتصادية فكلما كان النظام المالي السائد يوفي بتحقيق بيئة ديناميكية في مجال التكنولوجيا المالية يؤدي الى استفادة أصحاب المشروعات من استخدام مختلف التقنيات التي تتوفر في مجال التكنولوجيا المالية. اذن فكلما تحقق التكنولوجيا المالية في بيئة معينة وفق أطر

تنظيمية يزيد من تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة باندماجها في هذه البيئة واستخدام مختلف التقنيات التي تستفيد منها.

5. خاتمة:

تعتبر مصادر التمويل الحديثة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة، من أهم الاهتمامات التي توليها في استراتيجياتها من أجل تغطية الاحتياجات المالية الكثيرة والمتنوعة سواء عند الانشاء أو لغرض التطوير والتوسع أو لغرض مواجهة العجز المالي، ونظرًا لكون التعامل التقليدي الذي يفرض شروط جمة على مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، فأصبح خيار اللجوء إلى استخدام الطرق البديلة المستحدثة وفق التكنولوجيا المالية المعاصرة سبيلاً واسعًا للحصول على الأموال وفق تطبيق تقنيات حديثة بعد تحديد خيار التمويل المناسب، وتتسم الطرق البديلة الحديثة في التمويل بالسرعة في التنفيذ وكونها متاحة عبر وسائط الأنترنت بطريقة مباشرة لإبرام عقود التمويل القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، كما تتميز بعدة مميزات مختلفة عن الطرق التقليدية. ويظهر دور مؤسسات التكنولوجيا المالية جليًا في تحقيق ابتكاراتها على مجال واسع لمستخدميها من طرق الدفع والتمويل وتسهيل الخدمات المالية المختلفة، مما يحقق عبر العالم الافتراضي الرقمي شمولا ماليًا بحيث يتمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من الاستعانة بهذه الخدمات بطريقة مباشرة دون استخدام أي وسيط في مختلف العمليات التي يقومون بها بمجرد استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية المتاحة لهم عبر الأنترنت.

وبناءً على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- اختيار أحسن بديل من بدائل التمويل المتاحة عبر التكنولوجيا المالية يعتبر مؤشرًا لنمو وبقاء واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة؛
- تسريع عمليات الإقراض عبر التكنولوجيا المالية من خلال توفر تقنيات متاحة عبر منصات رقمية تسهل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة إلى التمويل؛
- الاستمرار في البحث والتطوير عن طريق الابتكارات الحديثة يولد أفاقًا جديدة وتوسعًا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة المبتكرة؛
- الاهتمام باستقطاب الكفاءات والمهارات العالية التي يعتمد عليها في الإدارة المالية بالمؤسسة وفق تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة؛
- الوقوف أمام التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف التغيرات الطارئة في النظام البيئي لمجال التكنولوجيا المالية يعزز من المكانة في السوق المالية والبيئة الديناميكية للتكنولوجيا المالية؛

- الاهتمام بالعرض والاستمرار بابتكار المؤثرات في الصفحات الالكترونية، يولد استخدامًا أكثر لأدوات التكنولوجيا المالية والحصول على أكبر قدر من العملاء؛ ويعزز تحقيق الشمول المالي؛
- إيصال الفكرة والهدف من التمويل عبر وسائط التواصل بشكل مبسط يعزز من الشمول المالي وجلب أكبر قدر ممكن من مستخدمي الأنترنت للمشاركة في التمويل؛
- تسهيل وتقديم حلول الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية، مع تبسيط عمليات التحويل للأموال، وإتاحة الوصول إلى استخدام التقنيات للفئات المحرومة من الخدمات التقليدية.
- تحسين الادماج الاقتصادي بتمكين الأفراد والصغار الشركات من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، ودعم ريادة الأعمال بالحصول على التمويل بأسهل الطرق؛

بناءً على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

الفرضية الأولى مؤكدة يعد فرصة في يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في تزويد قدرتها الإنتاجية والرفع منها وإعطاء نبض لفكرتها للتوسع في مجالها وكسب أكبر قدر من العملاء ورفع التحدي في السوق المالية.

الفرضية الثانية مؤكدة بتعزيز الشمول المالي وذلك بالوعي المجتمعي للفكرة واستغلال التكنولوجيا المالية وتحقيق خدماتها من خلال انتشار شركات التكنولوجيا المالية ونشر خدماتها المبتكرة، وتلقي المساعدة من قبل الجهات التنظيمية وتحسين بيئة الأعمال.

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- ضرورة الاعتماد على عدة بدائل للتمويل، واختيار الأحسن منها دون الاعتماد على مصدر تمويل وحيد؛
- اللجوء إلى استعمال التكنولوجيا المالية يجدي نفعًا كبيرًا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال ابتكار المؤثرات المعروضة عبر صفحات الأنترنت؛
- ضرورة المواصلة والاستمرار في تقديم واجهة عبر الأنترنت تكسب الثقة وضمان الحصول على العملاء الجدد، وتعزيز تحقيق الشمول المالي، والوصول بالخدمات إلى أكبر قدر كاف باختيار أحسن الفئات الموجه لهم والمتجاوبون من منتجات وابتكارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة المبتكرة.
- صياغة الفكرة المؤثرة في المجتمع وتوجيهها بطريقة حسنة.
- بذل مجهودات أكثر لتحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بإنشاء نظام للدفع الالكتروني معترف به والاعتراف بالتوقيع الرقمي.

- وضع الأطر التشريعية الوافية للممارسات الالكترونية، والسماح بالولوج إلى استخدام مختلف التطبيقات المتاحة في مجال واسع؛
- تشجيع ودعم مبتكرو تقنيات التكنولوجيا المالية وإخضاع المبتكرات إلى التجريب قبل النشر وفق اشراف وإطار رسمي.

6. قائمة المراجع:

1. Nouha Boudhiaf ،و Bahia Alliouche Laradi .(2022) .Les néobanque, Quelle avenir en Algérie .*Journal of Economic Sciences Institute, Vol25,Num 01*-531 ، .551

2. أسماء سليمان، و وهيبة بن داودية. (2023). منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 14* (العدد 02)، 109-124.

3. الإذاعة الجزائرية. (11 02, 2024). *بنك التنمية المحلية إطلاق منصة رقمية مخصصة لتقديم طلب التمويل عبر الانترنت*. تم الاسترداد من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40417

4. المعهد الأوروبي للتدريب والتطوير. (11 مايو, 2023). *linkedin*. تاريخ الاسترداد 6 أوت, 2024، من https://ae.linkedin.com/pulse/

5. بلانشيه نيكولا، و آخرون. (2019). *الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* (المجلد 02/19). صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 09 01, 2025، من https://www.google.dz/books/edition/Financial_Inclusion_of_Small_and_Medi/OHcYEAAAQBAJ?hl=fr&gbpv=1&um=dq

6. بنك الجزائر. (11 مايو, 2023). *بنك الجزائر*. تم الاسترداد من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

7. خديجة عرقوب. (18 07, 2023). دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية. *مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، الجزائر، المجلد 6* (العدد 1)، 69-78.

8. خيرة بوخاري، و علي طهراوي دومة. (30 06, 2022). التثقيف المالي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 07* (01)، 419-436.

9. سعيدة حرفوش. (06 02, 2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة آفاق علمية، الجزائر، المجلد 11* (العدد 03)، 724-744.

10. شتوان صونية. (2022). أهمية استثمارات ملائكة الأعمال في تمويل المؤسسات الناشئة مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 06* (العدد 01)، 106-119.

11. صندوق النقد العربي ، الطيب, حنان. (2020). الشمول المالي. *المجلد 01* (العدد 01)، الصفحات 1-28. تاريخ الاسترداد 09 01, 2025، من http://www.amf.org.ae

12. صونيا جواني، و عديلة مريمت. (26 10, 2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، الجزائر، المجلد: 04* (العدد: 02)، 272-291.

13. عبد القادر خليل، و سليمان بوفاسة. (2006). دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* (الصفحات 398-414). الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

14. قانون 17-02. (10 يناير, 2017). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر: الأمانة العامة للحكومة الجزائرية.

15. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (5 8, 2024). *الأمم المتحدة الإسكوا*. تم الاسترداد من الأمم المتحدة الإسكوا: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

16. محمد الأخضر قريشي. (2020). ملائكة الأعمال كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، الجزائر، المجلد 06*(العدد 02)، 25-38.

17. محمد زياد النجداوي، و سالم الطالب غسان. (2024). *التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية أثرها في مؤشرات الأداء المالي*. دار اليازوري للنشر والتوزيع.

18. محمد عبد العليم صابر. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. *مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات*، 94-110. تم الاسترداد من https://journals.ekb.eg/article_317550_9247ff3863c8e478f4f005bd2c00cdc6.pdf

19. مصطفى بورنان، و علي صولي. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة). *مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 11*(العدد 01)، 131-148.

20. مليكة صديقي، و عبد القادر بسبع. (2016). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البورصة (الأسواق المالية البديلة). *مجلة إدارة، الجزائر، المجلد 23*(العدد 02)، 7-34.

21. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتوسطية. (2018). التقييم المرحلي لإصلاحات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تأليف OECD/EU/ETF. paris: OECD Publishing. تم الاسترداد من https://doi.org/10.1787/9789264310032-ar

22. وليد وهبة. (2022). دور البورصة المصرية في دعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. *International journal advenced Research on low and governance، Volume 4*(01°n)، 92-119.

23. وهيبة عبد الرحيم، و صباح عبد الرحيم. (31 12, 2020). آليات التمويل المبتكرة لشركات التكنولوجيا المالية ووضعها القانوني. *مجلة الميادين الاقتصادية، 03*(01)، 75-94. doi:10.47173/2134-003-001-005